المبحث الثالث

مناهج علماء الإسلام في التعامل مع المصطلحات
(الغزالي وابن تيمية نموذجاً)

إنّ طبيعة المنهج الربّاني في تحقيقات الكثير من العلماء المسلمين ودراساتهم حَدَى بهم إلى التأصيل في مجال المصطلحات والاهتمام بها، حتى رأيناهم يتخيّرون في تعابيرهم الاصطلاحيّة، ويفاضلون بين مصطلحٍ وآخر، بل إنّ بعضهم كان له منهجٌ واضحٌ في كيفية التعامل مع المصطلحات والمفردات وبخاصّة الوافدة إلى المجتمع الإسلامي، فكان لا بدّ لنا أنْ نستصحب بعض ما أوردوه في هذا المجال، وقد اخترنا نموذجين من علمائنا الأجلاء الذين كان لهم فضلٌ في بيان منهجٍ متكاملٍ للتعامل مع المصطلحات وهما: الإمام حجّة الإسلام أبو حامد الغزالي، وشيخ الإسلام الإمام ابن تيمية ولاختيارنا لهذين العالمين الجليلين سببان رئيسيان: أوّلهما أنهما واجها في عصرهما هجمات اصطلاحيّة وغزواً مصطلحيّاً كبيراً، وثانيهما أنهما يمثّلان كلّ منهما منهجاً عُرِفا به، فالغزالي ينتهج منهج المتكلمين والخلف من علماء الأمّة، وابن تيمية الذي يمثّل منهج الفقهاء السلفي الأثري. ولا يخفى على دارسٍ أنّ آراء الرجلين تمثّل أكبر تيارين فكريين يؤثّران على المسلمين حتى أيامنا هذه[1].

المطلب الأول: منهج الغزالي في التعامل مع المصطلحات

إنّ مواجهة الأفكار الدخيلة والمفاهيم الغريبة، تجعل من الباحث مُتحرِّياً الألفاظ والمصطلحات التي يعتبرها ضمن منطلقاته الفكرية، التي يواجه بها تلك الأفكار الدخيلة والمفاهيم الغريبة المصطنعة، والغزالي كان من العلماء الدارسين الواعين لخطر المصطلحات على العلوم والفنون، فكانت المصطلحات والألفاظ موضع دراسته ويكاد لا يخلو له كتاب إلا وقد أشار إلى عِظَم دراسة المصطلحات والكلمات قبل سبر غور العلوم، وهذه لا ريبَ هو منهج الدراسات البحثيّة الحديثة في عصرنا الحالي أيضاً[2].

---

(١) محمد رشاد سالم: **مقارنة بين الغزالي وابن تيمية**. دار القلم، الكويت، د.ط، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م. ٤.

(٢) حجّة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي: **المستصفى من علم الأصول**. المجلد الأول، ٣٠.

◈ المصطلحات في الحدود عند الغزالي

لقد أَوْلى الغزالي اهتماماً بالحدود والتعريفات، وبخاصّة بمجال المصطلحات التي تعبَّر بها عن هذه الحدود، وقد جعل الغزالي لإدراك الأمور على ضربين: الأول إدراك الذوات المفردة والمعبِّرة عنها في الحدّ[١]. والثاني إدراك نسبة هذه المفردات المعبِّرة بها في الحدود بعضها إلى بعضٍ بالنفي أو الإثبات؛ لكي ينساق مفهوم المعرَّف بتناسق مفاهيم الألفاظ المعرِّفة له[٢]. والاحتراز من الألفاظ الغريبة الوحشيّة فيقول في كتابه المستصفى:

«أنْ تحترز من الألفاظ الغريبة الوحشية[٣] والمجازية البعيدة[٤] والمشتركة المتردِّدة، واجتهدْ في الإيجاز ما قدرتَ، وفي طلب اللفظ النصّ ما أمكنك، فإنْ أعوزك النصّ وافتقرتَ إلى الاستعارة فاطلبْ من الاستعارات ما هو أشدّ مناسبةً للغرض[٥]، واذكر مدادك للسائل، فما كلّ أمرٍ معقولٍ له عبارةٌ صريحة موضوعة للإنباء عنه..»[٦] فالغزالي يرشدنا إلى أفضل الطرق للفهم والإفهام من خلال ذكر المراد من اللفظ أو العبارة أو المصطلح لتبيان الحقيقة، وهو عين معنى تحديد مفاهيم المصطلحات، لكنّ الغزالي أدقّ وصفاً لهذه العملية التي تسمّى بتحديد المفاهيم للمصطلحات أو للعبارات الاصطلاحية وللتعريفات المتداولة.

ولهذا كله سمَّى الغزالي الوصول إلى التعريف الشامل والمفيد بالاقتناص حين سمّى القانون الرابع من قوانين ذكر الحدّ (**في طريق اقتناص الحد**)[٧] مشبِّهاً الحصول على التعريف أو الحدّ أو المصطلح المعبّر عن المفهوم الدقيق بقنص الصيّاد لفريسته وما يناله من

---

(١) وهذا ما ينقص عملية التعامل مع المصطلحات الوافدة في عصرنا الحاضر؛ لأننا لا ندرك العناصر المكوّنة لمفاهيم هذه المصطلحات.

(٢) حجّة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي: **المستصفى من علم الأصول**. المجلد الأول، ٣٠ وما بعدها.

(٣) تلك التي تأباها الطبيعة اللغوية المحلية للمجتمع.

(٤) التي تفتقر إلى القرائن الدالّة على عملية نقل مفهومٍ من الوضع الحقيقي إلى الوضع المجازي.

(٥) من خلال القرائن والعلاقة التي تمتاز بها المجازات.

(٦) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي: **المستصفى من علم الأصول**. المجلد الأول، ٤٣.

(٧) المصدر نفسه، المجلد الأول، ٤٤.

صِعابٍ وتَعبٍ للحصول عليها، فما بالك بالمصطلح الوافد الذي يحتاج إلى تجلية المبهم منه في مفهومه وسيرته والمراد منه حين الوضع وحين النقل وبعد النقل وهكذا.

ثم إنّ الغزالي في مجال تحديد الدلالات والمفاهيم يعمل عمل الدقيق الخبير، فهو يحصر لنا في قانونه الخامس مداخل الخلل في الحدود ويردّها إلى ثلاث، فيدخل تارةً من جهة الجنس وتارةً من جهة الفصل، وتارة من جهة أمرٍ مشتركٍ بينهما[1].

ويؤكد الغزالي في مجال آخر أنّ من المعاني ما لا يحتويه تعريفٌ أو مصطلح فهو بحاجة إلى شرحٍ فيقول: - «إنّ المعنى الذي لا تركيب فيه ألبتة لا يمكن حدّه إلا بطريق شرح اللفظ، أو بطريق الرسم»[2].

◈ دلالات الألفاظ والمصطلحات عند الغزالي

لا ريبَ أنّ الغزالي كان له باعٌ طويلٌ في تحديد الدلالات والمفاهيم محدّداً إطار وتقاسيم وأوجه الدلالات حسب ما تقتضيه عملية الفهم والإفهام.

فدلالة الألفاظ على المعاني تنحصر في ثلاثة أوجه: هي المطابقة والتضمّن والالتزام، فإنّ لفظ البيت يدلّ على معنى البيت بطريق المطابقة، ويدلّ على السقف وحده بطريق التضمّن، ودلالة لفظ السقف على الحائط التزامٌ؛ لأنهما متلازمان كالرفيق الملازم لرفيقه[3]. ويسبر الغزالي أغوار الدلالات والمفاهيم ويبسط القول فيها وبخاصّة في كتابه الأصولي (المستصفى من علم الأصول) وكما أشرنا في المبحث السابق في حدود الأصوليين، وكذلك في كتابه (معيار العلم) في المنطق[4].

---

(١) المصدر نفسه، المجلد الأول، ٤٧.

(٢) المصدر نفسه، ٤٩.

(٣) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي: **المستصفى من علم الأصول**. المجلد الأول، ٧٧.
والإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي: **معيار العلم في المنطق**. ٤٣ وما بعدها.

(٤) الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي: **معيار العلم في المنطق**. الصفحات ٤٣ و٥٢ وما بعدها و٢٥٥ وما بعدها.
وانظر: عبد الرزاق أحمد الحربي: **علم الوضع/ دراسة في فلسفة اللغة بين علماء أصول الفقه وعلماء اللغة**. الصفحات ٢٤ و٩٤ و١٣٥.

◈ الانزياح الدلالي والغزالي:

لا بدّ لكلّ باحثٍ في مجال المصطلحات والدراسات الاصطلاحية سواء في مجالها التاريخي لحركة المصطلحات عبر التاريخ، أو في مجال ذكر جهود العلماء القدامى في مجال المصطلحات، لا بدّ أنْ نشير إلى حقيقة أنّ الإمام الغزالي كان من أوائل الذين تنبّهوا إلى إشكالية تبدُّل معاني ومفاهيم المصطلحات، وأشعرته غيرته على دينه ومصطلحاته بذلك الخطر الداهم حين ذكر تبدُّل ألفاظ العلوم عمّا كان قبلاً. فهو يذكر في الباب الثالث من كتاب العلم ضمن الجزء الأول من كتابه (إحياء علوم الدين) يذكر عنوان (**بيان ما بدّل من ألفاظ العلوم**) حيث يقول الغزالي: -

«إعلمْ أنّ مَنْشَأ إلتباس العلوم المذمومة بالعلوم الشرعيّة تحريف الأسامي المحمودة وتبديلها ونقلها بالأغراض الفاسدة إلى معانٍ غير ما أراده السلف الصالح والقرن الأوّل..»[1] وقد خصّ الغزالي خمسة ألفاظ[2] اعترتها تلك الآفة وهي أكثر مما ذكره الغزالي لكنّ فضل السبق يسجّل للغزالي عندما تحدّث عمّا ينخر جسد الأمة في مفاهمها. وفصّل الغزالي القول في هذه الألفاظ ومنها لفظة (الفقه) حيث اكّد الغزالي في أمر هذه اللفظة أنها قد خصِّصتْ -بعد عمومٍ- «بمعرفة الفروع الغريبة في الفتاوى والوقوف على دقائق عِلَلِها واستكثار الكلام فيها وحفظ المقالات المتعلّقة بها؛ فمن كان أشدّ تعمُّقاً فيها وأكثر احتفالاً بها يقال: هو الأفقه» هذا ما حصل في عصر الغزالي لهذا اللفظ أو المصطلح[3]، فالغزالي يعيب على هذا التخصيص الذي أُعمِل في اللفظ، والحقُّ أنها أعمّ مما خُصِّص به،

---

(١) الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت-٥٠٥هـ): **إحياء علوم الدين**. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م. الجزء الأول، ٥٣. وانظر: محمد بن ناصر بن عبد الرحمن العمّار: **أساليب الدعوة الإسلامية المعاصرة**. دار إشبيليا، الرياض، ط٢، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م. ٦٠٣.

(٢) وهي الألفاظ: (الفقه، العلم، التوحيد، الذكر والتذكير، الحكمة).

(٣) من انزياحٍ لدلالة اللفظ عن طريق التخصيص.

فقد «كان اسم الفقه في العصر الأول مطلقاً على علم طريق الآخرة ومعرفة دقائق آفات النفوس ومفسدات الأعمال وقوّة الإحاطة بحقارة الدنيا، وشدّة التطلّع إلى نعيم الآخـــرة، واستيلاء الخوف على القلب..»[1].

وفي معرض حديثه عن لفظ الذكر والتذكير يشير إلى فهم الكلمات والعبارات بما يمكن معرفة حقيقتها، ويحذِّرنا من الاغترار بالكلمات والعبارات المزيّنة التي تتسم بالغموض واللبس، فمن «الشطح كلماتٌ غير مفهومة، لها ظواهرٌ رائقة وفيها عبارات هائلة وليس وراءها طائل[2]، وذلك إمّا أنْ تكون غير مفهومة عند قائلها، بل يصدر عن خبطٍ في عقله وتشويشٍ في خياله لقلَّة إحاطته بمعنى كلامٍ قرع سمعه وهذا هو الأكثر[3]. وإمّا أنْ تكون مفهومة له ولكنّه لا يقدر على تفهيمها وإيرادها بعبارةٍ تدلّ على ضميره، لقلَّة ممارسته للعلم وعدم تعلّمه طريق التعبير عن المعاني بالألفاظ الرشيقة[4]، ولا فائدةَ لهذا الجنس من

---

(١) الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي: **إحياء علوم الدين**. الجزء الأول، ٥٣ وما بعدها.
وانظر: شبار سعيد: **المصطلح خيار لغوي.. وسمة حضارية**. ٦٥.

(٢) ألا ترى أنّ هذا الوصف حرِيٌّ بالمصطلحات الوافدة إلينا من الغرب، فهي شعاراتٌ رائقة لكنّها كأنها أعجاز نخلٍ خاوية.

(٣) فكثيرٌ من الذين يتشدّقون بالكلام عن الديمقراطية والعلمانية والأصولية والاشتراكية وغيرها من المصطلحات الوافدة، لا يثبتون على نهجٍ معرفيّ ثابت؛ لقلَّة إحاطتهم بأمور هذه المصطلحات أو لعدم تطابق هذه المصطلحات مع أبسط سِمات الشعب والأمّة.
انظر إنْ شئتَ: عبد السلام البسيوني: **الغزو المصطلحي**. ١٣٤.

(٤) وعدم المقدرة على التفهيم يكون أيضاً في خضمّ الخوف من ردّة الفعـــل للجمـــاهير!! حـــين لا تتوافق هذه المصطلحات مع ما أَلِفَتْهُ، فيضطرّ حامل الفكر المشبوه بالتـــستُّر وراء شـــعاراتٍ ومثال ذلك: عندما غزا الفكر الماركسيّ بلادنا أقنعت الشباب بتوجُّهاتها العُمّالية وأنهـــا نـــصير المستضعفين، وهي تريد القضاء على الطبقات الغنيّة في سبيل انتعاش الطبقة الفقيرة، وبالمقابـــل أخفتْ نظرياتها الإلحادية وأوّلُها قول ماركس (الدين أفيون الشعوب) وقول لينين (لا إله، الحياة مادّة). حتى إذا ثبّتتْ أقدامها قامتْ بنشر هذه النظريّات دون حياءٍ أو خوفٍ.

الكلام إلا أنّه يشوِّش القلوب[1] ويُدهش العقول ويُحيّر الأذهان[2]، أو يحمل على أنْ يفهم منها معاني ما أريدتْ بها ويكون فهم كلّ واحدٍ على مقتضى هواه وطبعه[3]»[4].

إنّ الغزاليّ بهذه العبارات العلمية الدقيقة يدهشنا في تعاطيه مع قضيّةٍ نعاني نحن منها بعد الغزالي بنحوِ ألفِ سنةٍ. ولاتزول الدهشة إلا بعد أنْ نعلمَ أنّ الغزاليّ واجَهَ ببصيرته الثاقبة ومنهجه الدقيق، ذلك الغزو المصطلحي في عصره، غزو المصطلحات الفلسفيّة والباطنيّة[5]. وقد كان فكر الغزالي موصولاً بفكر سيّد قطب أحد أبرز المفكّرين المسلمين المعاصرين حين قال الأستاذ سيّد بألا نواجِهَ فهم القرآن الكريم بمقرّرات سابقة، لا مقرراتٍ عقلية، ولا مقرراتٍ شعورية من رواسب الثقافات التي لم نستقها من القرآن ذاته نحاكم إليها نصوصه، أو نستلهم معاني هذه النصوص وفق تلك المقررات السابقة، وأنّ الباحثين أنْ يفعلوا هذا؛ ليقومَ تصوّرهم نظيفاً من كلّ رواسب الجاهلية: قديمها وحديثها على السواء، مستمدّاً من تعليم الله وحده، لا من ظنون البشر التي لا تغني من الحق شيئاً. ومعرفة هذا الميزان، وفهم اللغة التي خوطِبْنا بها مما يعين على أنْ نفقه مراد الله تعالى ورسوله (ﷺ)، وكذا معرفة الألفاظ على المعاني؛ فإنّ عامّة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب؛ لأنهم صاروا يحملون كلام الله سبحانه ورسوله (ﷺ) على ما يدّعون أنّه دالّ عليه، ولا يكون الأمر كذلك[6].

---

(١) ويجعلها متردِّدة بين القديم الذي ورثته، وبين الجديد المتألق.

(٢) إدهاشٌ في الجرأة على الكلام في مواضيع يفتقر إليها، وحيرةٌ في تحليل مواطن القبول والرفض فيها.

(٣) وهذا حقيقيّ في المصطلحات التي نشأتْ في بيئة الغرب وأُريد بها شيء، ونقل هذه المصطلحات إلى بلادنا وأرادوا بها شيئاً آخر.

(٤) الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي: **إحياء علوم الدين**. الجزء الأول، ٥٩.

(٥) علي محمد الصلابي: **الإمام الغزالي وجهوده في حركة الاصلاح والتجديد**. دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م. ٧١. والشيخ يوسف القرضاوي: **الإمام الغزالي بين مادحيه وناقديه**. مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م. ٢٨.

وانظر أيضاً: سعيد شبار: **المصطلح خيار لغوي.. وسمة حضارية**. ٦١.

(٦) سيد قطب: **خصائص التصور الإسلامي**. ١٦. وانظر: عبد السلام البسيوني: **الغزو المصطلحي**. ١٣٤.

ولا ينتهي المطاف بالغزالي في هذا الباب، إلا وهو يحذِّرنا عن الاغترار بتلبيسات علماء السوء، فإنّ شرّهم على الدين أعظم من شرّ الشياطين[1]. من خلال تلك التلفيقات لمصطلحاتٍ إسلاميّة المنشأ والاصطلاح على مبادئ غربية وغير مؤصّلة في الكتاب والسنة[2].

المطلب الثاني: منهج ابن تيمية في التعامل مع المصطلحات

لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عناية فائقة بضبط دلالة الألفاظ والمصطلحات، وبيان ما يتعلّق بذلك من سوء الاستعمال بأهدافٍ محمودة أو مذمومة، ولم يكن هذا الاهتمام منه من باب التَرَف الفكريّ والعلميّ أو إثبات التفوّق اللغوي والبلاغيّ، وإنما كان دفاعاً عن الإسلام وصدّاً للمؤامرات التي كانت تُحاك ضد مفاهيمه ودلالاته، بعد اختلاط الأقوام وما كانوا يحملونه من علومٍ وفنونٍ غير إسلامية، فحاولوا تأويل الإسلام بمفاهيم تلك العلوم واستُخْدِمتْ مصطلحات ما أنزل الله بها من سلطان[3].

وعناية ابن تيمية بالألفاظ والمصطلحات عائدةٌ إلى ما لاحظه من خلال رحلاته العلمية والفكرية لما بعد الصحابة والتابعين وحتى في العصور السابقة للإسلام، حدوث الاختلاف بين العقلاء في دلالات الألفاظ والمصطلحات، وهذا الاختلاف يوجد في الطائفة الواحدة أيضاً[4]، فيقول عن الفلاسفة: «قلت: المقصود هنا أنّ نبيّن اختلاف

---

(١) الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي: **إحياء علوم الدين**. الجزء الأول، ٦١.

(٢) وبالعكس حين يلفق شرائع الإسلام بما ليس منه من مثل الديمقراطية الإسلامية أو الاشتراكية الإسلامية والمجتمع المدني وغيرها من المصطلحات. وقد يصل التلفيقات بين المذاهب ومصطلحاتها إلى الخلط بينها، فلو أننا نظرنا بأدنى تأمل لوجدنا أنّ الكثيرين ممن دعوا إلى الاشتراكية (أيام زمان) يدعون اليوم إلى الديمقراطية والليبرالية ويتعصّبون لها وينظّرون؛ على ما بين المصطلحين من تضاربٍ كما بين الليل والنهار!!.

انظر: عبد السلام البسيوني: **الغزو المصطلحي**. مجلة البيان، العدد ١٣٧، ١٣٤.

ومحمد قطب: **العلمانيون والإسلام**. دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م. ٥.

(٣) عبد الله بن رشيد بن محمد الحوشاني: **منهج ابن تيمية في الدعوة**. دار إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م. الجزء الأول، ٦٥.

(٤) المصدر نفسه. الجزء الأول، ٦٨.

اصطلاحهم في مسمّى الممكن، وأنّ الطريقة المشهورة عند المتأخرين في الفلسفة هي الطريقة المضافة إلى أفضل متأخّريهم ابن سينا، والفارابي قبله»[1].

ويؤكّد شيخ الإسلام ابن تيمية على أنّ أكثر الاختلافات العلمية والعملية والتفرّق والتحزّب الناشيء في الأمّة راجعٌ إلى سوء التعامل مع الألفاظ والمصطلحات؛ لأنهم خالفوا فيها اللغة والشرع والعقل. والأمّة لا يكون لها عودة إلى وحدتها وتآلفها وانسجامها الفكري والنفسي إلا من خلال وحدة المفاهيم التي تتمّ من خلال توحُّد الإدراك لدلالة الألفاظ والمصطلحات التي هي أوعية المعاني[2]، يقول رحمه الله «أنّ الأئمة الكبار كانوا يمنعون من إطلاق الألفاظ المبتدعة المجملة المشتبهة؛ لِما فيها من لبس الحقّ بالباطل[3]، مع ما تُوقِعُه من الاشتباه والاختلاف والفتنة[4]، بخلاف الألفاظ المأثورة والألفاظ التي تثبت معانيها فإنّ ما كان مأثوراً حصلتْ به الألفة وما كان معروفاً حصلت به المعرفة[5]، فإذا لم يكن اللفظ منقولاً ولا معناه معقولاً ظهر الجفاء والأهواء؛ ولِهذا تجد قوماً كثيرين يحبون قوماً ويبغضون قوماً لأجل أهواء لا يعرفون معناها ولا دليلها، بل يوالون على إطلاقها أو يعادون[6]، من غير أنْ تكون منقولة نقلاً صحيحاً عن النبي (ﷺ) وسلف

---

(١) شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية: **درء تعارض العقل والنقل**. تحقيق: د.محمد رشاد سالم. إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود، ط٢، ١٤١١هـ/١٩٩١م. الجزء الثامن، ١٩٨.

(٢) عبد الله بن رشيد بن محمد الحوشاني: **منهج ابن تيمية في الدعوة**، الجزء الأول. ٦٨.

(٣) مثل المصطلحات المائعة الضبابية المطاطية التي تطلق في عصرنا تلبس الحقَّ بالباطل، مع أنّ حكمها عند كبار أئمتنا هو المنع لاشتباهها وإجمالها والتباسها.

(٤) فبين فترةٍ وأخرى ترى في ساحة الأفكار والعقائد قنابل اصطلاحية تصنع موجة تشويشٍ فكريّ مضلّلٍ لأبناء هذه الأمّة، ولا يلبث علماؤنا المفكرون يعالجونها ويبطلون مفعولها حتى ترمى فينا قنابل أخرى مثل العولمة، والعلمانية، والحرية، والمجتمع المدني وغيرها كثير.

(٥) لأنّ أصلها ثابتٌ وفرعها في السماء، تؤتي أكلها كلّ حينٍ بإذن ربها.

(٦) فالولاء لله ورسوله وللمؤمنين ومناهجهم ومصطلحاتهم منصوصٌ عليه في الكتاب والسنة،=

الأمة[1]، ومن غير أنْ يكونوا هم يعقلون معناها، ولا يعرفون لازمها ومقتضاها[2]. وسبب هذا إطلاق أقوالٍ ليستْ منصوصة، وجعلها مذاهب يدعى إليها، ويوالي ويعادي عليها[3]»[4].

إنّ القاريء لهذه النصوص لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يدرك قدرة هذا العالم الرباني في استشراف واقعه واستشراف المستقبل وكأنّه يتحدّث عن هذه المصطلحات والشعارات التي ترفع في عالمنا المعاصر كلٌّ يوالي ما في مصلحته ويزِن بميزان الهوى فكان الجفاء مع رسالة السماء ومنهج الإيمان بالله واليوم الآخر.

◈ ابن تيمية والمصطلحات الوافدة

كان لشيخ الإسلام في مجال التعامل مع المصطلحات الوافدة إلتفاتة مهمّة وجديرة بالدراسة حين نطرح إشكالية المصطلحات الوافدة ضمن إطار الفكر الإسلامي، وذلك للاستفادة من خبرة هذا الرجل الذي أعمل فكره في كيفية التعامل مع الأفكار الوافدة

=والبراءة من المشركين والمنافقين ومن والاهم -وما اصطلحوا عليه من ألفاظ ومصطلحات ما أنزل الله بها من سلطان- منصوصٌ عليها أيضاً في الكتاب والسنة. راجع إنْ شئتَ: محمد بن سعيد بن سالم القحطاني: **الولاء والبراء في الإسلام**. دار الصفوة، القاهرة- مصر، الطبعة الشرعية الثانية عشرة، ١٤٢٣هـ. ٣١٩ وما بعدها.

(١) لأنّ منهج التلقي الصحيح والسليم هو التلقي من الوحي (الكتاب والسنة) وما استنبطه علماؤنا الربانيون من الكتاب والسنة.

(٢) ها هنا وضع ابن تيمية رحمه الله يده على الجرح الذي ما زال إلى يومنا هذا يترف، إنها عدم التثبت من المصطلحات وعدم تحديد معانيها ومفاهيمها وما يلزمها فكرياً وما تقتضيه منهجياً ومعرفياً.

(٣) كما كان الولاء للبروليتاريا والطبقة الكادحة في المنظومة التي كانت تحكم نصف الكرة الأرضية، أو التي تحكم باسم الحرية المطلقة والليبرالية والمجتمع المدني في نصفها الآخر، وأسستْ على منهجيهما مذاهب وأحزاب وحركات سياسية واجتماعية.

(٤) شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية: **درء تعارض العقل والنقل**. الجزء الأول، ٢٧١.

وكيفية احتوائها وبخاصّة من باب مصطلحاتها التي هي مفاتيح أبوابها، فهو في توجيه دلالة الخطاب في الكلام عمدته عادة المتكلِّم وعصره الذي نشأ فيه المصطلح أو الكلمة فيقول: «إنّ دلالة الخطاب إنما تكون بلغة المتكلِّم وعادته المعروفة في خطابه، لا بلغةٍ وعادةٍ واصطلاحٍ أحدثه قومٌ آخرون، بعد انقراض عصره وعصر اللذين خاطبهم بلغته وعادته..»[1] وهذا ما ينقصنا في تعاملنا مع الوافدة من هذه المصطلحات وهو معرفة المصطلح ومفهومه من المنشأ وسيرته، لا عن طريق إضافات الحاقدين المنافقين، ومن ثمّ إجراء عملية تقييم جوهري لهذا المفهوم الذي يحمله المصطلح بتحكيم الكتاب والسنة فيه، وفي هذا يقول ابن تيمية: «ومعرفتنا بلغات الناس واصطلاحاتهم نافعة في معرفتنا مقاصدَهم ثم نحكم فيها كتاب الله تعالى فكلّ من شرح كلام غيره وفسّره وبيّن تأويله فلا بدّ له من معرفة حدود الأسماء التي فيه» [2] فابن تيمية يؤكّد في هذه العبارة على ضرورة معرفة الآخر وتمييز مقاصده من اصطلاحه، إذنْ فإنّ معرفة الآخر هي من الشروط المهمّة في معرفة الذات وكيفية التعامل مع الآخر ومفاهيمه المستقاة من رأيه وعقيدته تجاه الإنسان والكون والحياة[3].

وعلى هذا الأساس يفرِّق ابن تيمية بين ثلاث حالاتٍ من المعاني في الاستعمال اللفظي:

الحالة الأولى: - أنْ يكون المعنى صحيحاً موافقاً للكتاب والسنة واللفظ يدلّ عليه

---

(١) شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية: **درء تعارض العقل والنقل**، الجزء السابع، ١٢٣.

وانظر: هادي أحمد الفرحان الشجيري: **الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية** ٨٠.

(٢) شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية: **بُغية المرتاد في الردّ على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتحاد**. تحقيق: د. موسى بن سليمان الدرويش، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٣، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م. ٢٣٤.

(٣) انظر إلى فقرة (سبب يتعلق بفهم الخطاب الموجّه إلينا فهماً دقيقاً) من المطلب الثاني من المبحث الأول في الفصل الثاني من هذا البحث.

فلا مانعَ من ذلك؛ لأنّ المسألة اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح[1]. وقد نقل عن الإمام أحمد رحمه الله أنّه «لا يكره - إذا عرف معاني الكتاب والسنة- أنّ يعبّر عنها بعبارات أخرى إذا احتيج إلى ذلك، بل هو قد فعل ذلك»[2].

الحالة الثانية: أنْ يكون المعنى باطلاً مخالفاً للكتاب والسنة واللفظ لا يدلّ عليه ففي هذه الحالة لا يصحّ إضافته ولا استعمال المصطلح له[3]. حيث أشار إلى أنّ السبب الذي ألْجَأ أهل البدع إلى النفي والتعطيل في العقيدة والشريعة أصله أنهم أتوا بألفاظٍ ليستْ في الكتاب ولا في السنة وهي ألفاظٌ مجملة[4].

الحالة الثالثة: وقد يكون المعنى صحيحاً ولكن اللفظ مبتدع لا يدلّ عليه وفيه تلبيس[5]؛ لأنّ المعنى الذي أراده ليس هو معنى المصطلح في اللغة، بل هو اصطلاح له ولطائفته[6]؛ ولأنّ هذه الألفاظ فيها إجمال واشتباه وتحتمل حقّاً وباطلاً صار من نفاها مخطئاً؛ لأنّه نفى الحقّ الذي فيها، ومن أثبتها صار أيضاً مخطئاً؛ لأنّه أثبتَ الباطل الذي فيها[7].

---

(١) شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية: **الإستقامة**. تحقيق: د.محمد رشاد سالم، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود.الرياض، ط٢، ١٤١١هـ /١٩٩١م. الجزء الأول، ٢٢ و٤١.

وانظر: عبد الله بن رشيد بن محمد الحوشاني: **منهج ابن تيمية في الدعوة**. الجزء الأول، ٧٤.

(٢) أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية: **درء تعارض العقل والنقل**. الجزء السابع، ٥٥.

(٣) المصدر نفسه. الجزء العاشر، ٣٠٢.

(٤) وأصبح مثل هذه الاصطلاحات سنةً في كل عصرٍ ومصرٍ يقتات عليها أهل البدع والأهواء فكريّاً ويلبسون على الناس دينهم الحق مثل مصطلحات الحداثة والليبرالية والحرية والمجتمع المدني وغيرها. انظر: الإمام تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية: **التفسير الكبير**. تحقيق وتعليق: د. عبد الرحمن عميرة، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.س. الجزء الثاني، ١٢٧.

(٥) حيث يختلط فيه الحقّ والباطل، ويدخل ضمن حدود المشتبهات من الأمور بين الحلّ والحرمة.

(٦) أي حزبه الذي أُسّسَ على شفا جرفٍ هارٍ مآله الانهيار، مثل الانهيار الذي حصل للاشتراكية بكل أنواعها.

(٧) فالمصطلحات المعاصرة فيها من الحقّ الظاهر لتجميله، والباطل الباطن هو الأساس والمراد،=

وبذلك يتحرّى ابن تيمية في المصطلحات من جهة الحكم عليها بما أراد الله سبحانه مقسّماً المصطلحات إلى شرعيته في الكتاب والسنة وما دلّ عليها، ومصطلحات اصطلح عليها الناس، فيقول: - «فالمعاني الثابتة بالكتاب والسنة يجب إثباتها، والمعاني المنفيّة بالكتاب والسنة يجب نفيها، والعبارة الدالة على المعاني نفياً وإثباتاً إنْ وجدتْ في كلام الله ورسوله وجب إقرارها[1]، وإنْ وجدتْ في كلام أحدٍ وظهر مراده من ذلك رتب عليه حكمه وإلا رجع فيه إليه[2]، وقد يكون في كلام الله ورسوله عبارةٌ لها معنىً صحيح، ولكنّ بعض الناس يفهم من (تلك غير مراد الله ورسوله، فهذا يُرَدُّ عليه فهمه)»[3]. فما وافق الحقّ اصطلح عليه، لكنّ ابن تيمية قيّد ذلك بالحاجة فقال: «وأما مخاطبة أهل اصطلاحٍ باصطلاحهم ولغتهم فليس بمكروهٍ إذا احتيج إلى ذلك وكانت المعاني صحيحة[4]، كمخاطبة العجم من الروم، والفرس والترك بلغتهم وعُرفهم، فإنّ هذا جائزٌ حسنٌ للحاجة» [5] وقد احتجّ في ذلك بحديثٍ عن أمّ خالد بنت خالد بن سعيد قالت: «أُتِيَ

=فالديمقراطية كآلية للانتخاب الحرّ حقّ ظاهرٌ، ولكنه يبطنه باطلٌ وهو المراد وهو إبعاد شرع الله من التحاكم إليه والحكم بإرادة الإنسان لا إرادة الله.

انظر: شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية: **التفسير الكبير**. الجزء السابع، ٤٢٥، والجزء الثاني، ١٢٧. وشيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية: **درء تعارض العقل والنقل**. الجزء الأول، ٢٨٣.

وانظر كذلك:- عبدالله بن رشيد بن محمد الحوشاني: **منهج ابن تيمية في الدعوة**. الجزء الأول، ٧٥.

(١) وهذا كله تديّناً وتقرُّباً وتعبّداً، هذا لمن كان يرجو الله واليوم الآخر!! وهو يبالي بما هو في القرآن الكريم والسنة المطهرة.

(٢) وهذا تبياناً للحقّ، وتوثيقاً للباطل، وهذا حقّ المفاضلة بين الحقّ والباطل.

(٣) شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية: **مجموعة الفتاوى**. تحقيق: عامر الجزار وأنور الباز. دار الوفاء، المنصورة، ط٣، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م. الجزء الأول، ٨٤.

(٤) طبقاً لميزان الإسلام الذي فصّله الوحي في الكتاب والسنة.

(٥) شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية: **مجموعة الفتاوى**. الجزء الثالث، ١٩٠. والجزء التاسع، ٥٣. وانظر: شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية: **درء تعارض العقل والنقل**. الجزء الأول ٤٣. **وهادي أحمد الفرحان الشجيري**:=

رسول الله بثياب فيها خميصة سوداء صغيرة فقال: من ترون أنْ نكسوَ هـذه؟ فسكتَ القومُ. قال: ائتوني بأمّ خالد، فأُتيَ بها تُحمل، فأخذ الخميصة بيده فألبسها وقال: أبلي وأخلقي. وكان فيها علمٌ أخضر أو أصفر، فقال: يا أمّ خالد هذا سناه، وسناه بالحبشية وتعني الحسن» رواه البخاري[1].

وأضاف شيخ الإسلام ابن تيمية في مجال التعامل مع الوافدة من المصطلحات: «وكذلك يترجَم القرآن والحديث لمن يحتاج إلى تفهيمه إياه بالترجمة، وكذلك يقرأ المسلم ما يحتاج إليه من كتب الأمم وكلامهم بلغتهم»[2].

بل إنّ ابن تيمية أكّد على أنّ رفض المصطلحات غير الإسلامية أو المولدة الجديدة ليس لأنها مستجدة في حياة الأمّة وإنما لمضمونها الفاسد فيقول: «فالسلف والأئمة لم يكرهوا الكلام[3] لمجرّد ما فيه من الاصطلاحات المولدة كلفظ (الجوهر) و(العرض) و(الجسم) وغير ذلك؛ بل لأنّ المعاني التي يعبِّرون عنها بهذه العبارات فيها من الباطل المذموم في الأدلة والأحكام ما يجب النهي عنه؛ لاشتمال هذه الألفاظ على معانٍ مجمَلة في النفي والإثبات، كما قال الإمام أحمد في وصفه لأهل البدع فقال: هم مختلفون في

=الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية. ٨٦. وإبراهيم عقيلي: **تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية**. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا - الولايات المتحدة الأمريكية، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م. ط١، ١٢١.

(١) الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، كتاب اللباس، باب (٢٢): باب الخميصة السوداء. الحديث رقم (٥٨٢٣)، المجلد العاشر، ٣٤٤. وكتاب الأدب، باب (١٧): باب من ترك صبية غيره حتى تلقب به، أو قبّلها أو مازحها، الحديث (٥٩٩٣)، المجلد العاشر، ٥٢٢.

(٢) شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية: **مجموعة الفتاوى**. الجزء الثالث، ١٩٠ وما بعدها.

(٣) أي علم الكلام الذي كان قد انتشر بين المسلمين وانشغل به خلقٌ كثير، مثلما ينشغل الناس في عصرنا الحاضر بمثل مسائل جديدة وأطروحات مشتبه من أمثال: الليبرالية والأصولية والإرهاب والديمقراطية والمدنية وغيرها كثير.

الكتاب، مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويلبسون على جهّال الناس بما يتكلمون به من المتشابه[1].

فإذا عرفت المعاني التي يقصدونها بأمثال هذه العبارات، ووزنت بالكتاب والسنة، بحيث يثبت الحقّ الذي أثبته الكتاب والسنة، وينفي الباطل الذي نفاه الكتاب والسنة، كان ذلك هو الحق[2]، بخلاف ما سلكه أهل الأهواء من التكلّم بهذه الألفاظ، نفياً وإثباتاً، في الوسائل والمسائل، من غير بيان التفصيل والتقسيم الذي هو الصراط المستقيم، وهذا من مثارات الشبهة»[3].

◈ ترجمة المصطلحات عند ابن تيمية

كان لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وقفةٌ مهمّةٌ في مسألة ترجمة المصطلحات وتأتي أهميّة هذه المسألة في أنّ ما واجهه ابن تيمية وما واجهتْه الأمة آنذاك تشبه كثيراً ما تواجهه الأمّة ومفكروها في عصرنا الحاضر، وهذا التشابه كبيرٌ إلى حدّ أننا نستطيع الاستفادة من تجربة ابن تيمية في معالجة المصطلحات وبخاصة الوافدة منها. وعند الحديث عن المصطلحات الوافدة إلى المجتمع الإسلامي لا بدّ أنْ يكون لنا حديث عن الترجمة؛ لأنها هي التي بواسطتها تُنقل هذه المصطلحات إلينا وقد أوْلى ابن تيمية اهتماماً بالمترجِم باعتباره القائم على الترجمة والمسؤول الأول فيها، فكان لا بدّ له من صفات، أُولاها «لا بدّ أنّ يعرف اللغتين: التي يترجمها، والتي يترجم بها. وإذا عرف أنّ المعنى الذي يقصد بهذا الاسم في هذه اللغة هو المعنى الذي يقصد به في اللغة الأخرى ترجمه...»[4] وهو يؤكّد على أنّ الترجمة تكون

---

(١) فجهّال الناس يتبعون ما يشتبه ويلتبس في الأذهان في كلّ عصر وزمان، وهذا حال جهّال عصرنا مع الأفكار والمذاهب المستجدة في الأمّة كالحداثة والاشتراكية والحرية وغيرها.

(٢) ولا ريبَ أنّ هذا لمن كان ميزانه الأوحد هو الإسلام، ولايقصد به من يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض!!

(٣) شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن الحليم بن تيمية: **مجموعة الفتاوى**. الجزء الثالث، ٦٩١.

(٤) شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية: **الردّ على المنطقيين**. إدارة ترجمان السنة، لاهور - باكستان، د.ط، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م. ٤٨. ولأهمية موضوع الترجمة خصّص ابن تيمية رحمه الله في كتابه هذا، خصّص فقرة بعنوان ("الترجمة" وأحكامها).

لـ(المفردات) ولـ(الكلام المؤلف التام)، تنبيهاً وتجليةً لموضوع المصطلحات التي هي مفاتيح المفاهيم والأفكار. إلا أنّ ابن تيمية لا يخفي توجسه من الترجمة، بل انّه يصرّح بذلك فيقول: «وإنْ كان كثيرٌ من الترجمة لا يأتي بحقيقة المعنى التي في تلك اللغة، بل بما يقاربه؛ لأنّ تلك المعاني قد لا تكون لها في اللغة الأخرى ألفاظ تطابقها على الحقيقة[1]؛ لاسيما لغة العرب، فإنّ ترجمتها في الغالب تقريب»[2].

بل إنّ ابن تيمية لا يثق بكثير من الترجمات، فهو يبدي قلقاً علميّاً منهجيّاً حول صحة الترجمات التي تحصل فيقول: «... وقد يكون المترجم عنهم صحيح الترجمة، وقد لا يكون صحيح الترجمة.. ونحن إنما نخاطب الأمم بلغتنا العربية[3]، فإذا نقلوا عن أسلافهم لفظ الهيولي، والصورة، والمادة، والعقل، والنفس، والصفات الذاتية... ونحو ذلك،[4] بُيِّنَ ما تحتمل هذه الألفاظ من المعاني[5]، كما إذا قال قائلهم: «النوع مركبٌ من الجنس والفصل، كتركيب الإنسان من الحيوان والناطق، أو من الحيوانية والناطقية، وإنّ هذه أجزاء الإنسان وأجزاء الحدّ. والواجب سبحانه إذا كان له صفات لزم أنّ يكون مركّباً، والمركّب مفتقرٌ إلى أجزائه، والمفتقِر إلى أجزائه لا يكون واجباً» - استُفْسِروا عن لفظ (التركيب، والجزء، والافتقار، والغير) فإنّ جميع هذه الألفاظ فيها اشتراك والتباس وإجمال..»[6].

---

(١) لاختلاف البيئات والافكار ونشأة المصطلح وسيرته.

(٢) شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية: **الردّ على المنطقيين**. ٤٩.

(٣) أي اللغة التي تعارفنا عليها دلالةً ومعجماً ومفهوماً ومصطلحاً.

(٤) هذه ألفاظٌ كانت شائعةً في عصر ابن تيمية وكانت لهذه المصطلحات سطوةٌ على النفوس آنذاك، مثلما لدى المصطلحات المعاصرة التي سطتْ على القلوب والعقول مضلّلةً إياها عن جادة الحقّ والمفهوم الصحيح كالليبرالية والمجتمع المدني والديمقراطية والسوق الحر والاشتراكية والأصولية واليسار واليمين وغيرها.

(٥) تحديداً لإطار المفهوم وإظهاراً لدلالة المصطلح ومن ثم الحكم عليه حسب ميزان الإسلام في الأفكار والمعتقدات.

(٦) شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية: **درء تعارض العقل والنقل**. الجزء الأول، ٢٩٩.=

◈ منهج ابن تيمية في المصطلحات

وضع ابن تيمية ضوابط منهجيّة مهمّة في مجال الألفاظ والمصطلحات سواءٌ المنسوبة إلى الرسول (ﷺ) أم المنسوبة إلى السلف أو المنسوبة إلى الخصوم وهي كالآتي:

➤ أولاً: صحة نسبة المصطلح ومعناه[1]

والقاعدة لديه أنّ «العلم يحتاج إلى نقل مصدق، ونظر محقق»[2]، فالعلم «إمّا نقلٌ عن معصومٍ[3]، وإمّا قول عليه دليلٌ معلوم[4]، وما سوى هذا فإمّا مزيفٌ مردود، وإمّا موقوفٌ[5] لا يعلم أنّه بهرج ولا منقود»[6].

➤ ثانياً: اتباع المنقول المأثور من المصطلحات

فاتباع المصطلحات والأسامي الإسلامية تفيد السلامة من الوهن والمعاني الرذيلة التي تحتويها الألفاظ الوافدة، ولاعجبَ في ذلك لأنها تحمل مفاهيم أصحابها وتجاربهم، فتلتبس فيه المعاني والدلالات، وفي ذلك يقول ابن تيمية: «فقَلَّ من تكلّم بها نفياً أو إثباتاً إلا وأدخل فيها باطلاً، وإنْ أراد بها حقاً»[7]؛ ولذلك فإنّه يؤكّد على أنّ مَنْ تبيَّن له معنىً من جهة العقل أنّه لازمٌ للحقّ لم يدفعه عن عقله فلازم الحقِّ حقٌّ، لكنّ ذلك المعنى لا بدّ أنْ يدلّ الشرع عليه فيثبّته بالألفاظ الشرعيّة وليس له أنْ يبتدع في دين الله لفظاً مجمَلاً

=وانظر: شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية: **التفسير الكبير**. الجزء السابع، ٣٩١ وما بعدها.

عبد الله بن رشيد بن محمد الحوشاني: **منهج ابن تيمية في الدعوة**. الجزء الأول، ٨٧.

(١) عبد الله بن رشيد بن محمد الحوشاني: **منهج ابن تيمية في الدعوة**. الجزء الأول، ٨٧.

(٢) شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية: **مجموعة الفتاوى**. الجزء الأول. ١٧٧.

(٣) لأنّ نقله وحيٌ من الإله الأوحد الذي لا يخطأ ولا ينام.

(٤) مستنبطٌ من أصوله الشرعية بمبادرة فكرٍ إنساني.

(٥) يقودنا إلى قاعدة (الاستفسار والاستفصال) وستأتي بعد قليل.

(٦) شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية: **مجموعة الفتاوى**. الجزء الثالث عشر، ١٧٦.

(٧) شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية: **التفسير الكبير**. الجزء السابع، ٣٩٢.

مشتبهاً؛ لأنّ المعنى المعلوم بالشرع يمكن إظهاره بعباراتٍ لا إجمال فيها ولا تلبيس، وإنْ قدّر أنّ الشرع لم يدلّ، لم يكن مما يجب على الناس اعتقاده، وحينئذٍ فليس لأحد أنْ يدعوَ الناس إليه، وإنْ قدّر أنّه في نفسه حقٌّ[1]. ولذلك فإنّ «أهل البدع إنما دخل عليهم الداخل؛ لأنهم أعرضوا عن هذه الطريق، وصاروا يبنون دين الإسلام على مقدِّمات يظنّون صحتها، إمّا في دلالة الألفاظ، وإما في المعاني المعقولة[2]، ولا يتأمّلون بيان الله ورسوله[3]، وكلّ مقدمّاتٍ تخالف بيان الله ورسوله، فإنها تكون ضلالاً»[4]؛ ولذلك فقد بيَّن ابن تيمية أنّ استعمال مصطلحات غير السلف من قبل بعض علماء الإسلام فتح المجال للمغرضين والضالين، متمثّلاً في ذلك استعمال الغزالي لمصطلحات الفلاسفة، شجّع الملحدين بتدعيم مذاهبهم باستعمال تلك المصطلحات[5].

➤ **ثالثاً: تطبيق قاعدة (الاستفسار والاستفصال)**

في معرفة مدلولات الأسماء وتحديد مفاهيم المصطلحات

أي تحديد إطار مفاهيم المصطلحات والتفصيل في مرادها ومعرفة مدلولاتها هي محكّ التعامل مع المصطلحات، يقول ابن تيمية رحمه الله: «فمنْ تكلّم بلفظٍ يحتمل معاني لم يُقبَل

---

(١) المصدر نفسه. الجزء السابع، ٤٠٤ و٤٠٥. وعبدالله بن رشيد بن محمد الحوشاني: **منهج ابن تيمية في الدعوة**. الجزء الأول، ٨٩.

(٢) إمّا تقليداً لأهل الملل الأخرى، وإمّا تجاوزاً على مراد الله سبحانه.

(٣) إمّا لجهلهم ببيان الله ورسوله، والإنسان عدوٌّ لما جهله، وإمّا عدواناً على عقيدة الأمة وإيمانهم بالله سبحانه وباليوم الآخر.

(٤) شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية: **الإيمان**. تحقيق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي، بيروت، ط٥، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م. ٢٢٥.

(٥) شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية: **الردّ على المنطقيين**. ٤٧٤. وانظر: سالم، د. محمد رشاد: **مقارنة بين الغزالي وابن تيمية**. ٦٧ وما بعدها. وعبد الله بن رشيد بن محمد الحوشاني: **منهج ابن تيمية في الدعوة**. الجزء الأول، ٨٩.
وهذا الاستعمال للمصطلحات غير الإسلامية وبخاصة الوافدة من قبل العلماء والمفكرين الإسلاميين يجعل من هذه المصطلحات مسألة تحصيل حاصل - أي طبيعية، فتقاس عليها المبادئ والموازين، حتى موازين الإسلام الربّانية توزن بمعايير بشرية..

قوله و لم يردّ حتى نستفْسِره ونستفصله حتى يتبيَّن المعنى المراد، ويبقى الكلام في المعاني العقليّة، لا في المنازعات اللفظية..»[1] ويقول رحمه الله: «ما أوقعه أهل الإلحاد والضلال من الألفاظ المجملة التي يظن الظان أن لا يدخل فيها إلا الحق، وقد دخل فيها الحق والباطل فمن لم ينقب عنها، أو يستفصل المتكلم بها كما كان السلف والأئمة يفعلون صار متناقضاً أو مبتدعاً ضالاً من حيث لا يشعر..»[2] ويقول رحمه الله: «إنّ المناظرة بالألفاظ المحدثة المجملة المبتدعة المحتملة للحق والباطل، إذا أثبتها أحد المتناظرين ونفاها الآخر كان كلاهما مخطئاً، فأكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء، وفي ذلك من فساد العقل والدين ما لا يعلمه إلا الله، فإذا ردّ الناس ما تنازعوا فيه إلى الكتاب والسنة، فالمعاني الصحيحة ثابتة فيها، والحق يمكنه بيان ما يقوله من الحق والسنة» [3]. فهذا المنهج الدلالي لمفاهيم المصطلحات تقرّها جميع المجامع اللغوية والمنتديات الفكرية؛ لأنها الطريقة السليمة للتواصل المعرفيّ عبر المصطلحات، فالإجمال والالتباس في فهم المصطلحات تؤدّي إلى الزيغ والضلال وفي ذلك يقول ابن تيمية ومنهجه في الاستفسار والاستفصال: «مثل هذه المقدّمة وأمثالها منشأ غلط كثيرٍ من الناس، فإنها تكون لفظاً مجمَلاً يتناول حقّاً وباطلاً، وأحد نوعيها معلومٌ صادق، والآخر ليس كذلك؛ فليتبس المعلوم منها بغير المعلوم[4]، كما في لفظ (الحادث) و(الممكن) و(المتميز) و(الجسم) و(الجهة) و(التركيب) و(الحركة)[5] وغير ذلك

---

(١) شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية: **درء تعارض العقل والنقل**. الجزء الأول، ٢٩٩.
وانظر:- شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية: **الردّ على المنطقيين**. ١٦٦.
وهادي أحمد الفرحان الشجيري: **الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية**. ٨٠.

(٢) شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية: **درء تعارض العقل والنقل**. الجزء الثاني، ١٠٤.

(٣) شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية: **درء تعارض العقل والنقل**. الجزء الأول، ٢٩٩.

(٤) مثل إلتباس مفهوم آلية الانتخاب وطُرُقه بمفهوم حقّ الشعب في التشريع في مصطلح (الديمقراطية).

(٥) هذه المصطلحات وأمثالها كانتْ مثار جدلٍ في عصر ابن تيمية، مثلما لدينا في عصرنا الحاضر مصطلحات مثيرة للجدل؛ لاقتحامها المنظومة الفكرية والعقائدية للمجتمع الإسلامي دون الاستفسار عنها واستفصالها.

من الألفاظ المشهورة بين النظّار التي كثُر فيها نزاعهم، وعامّتها ألفاظٌ مجمَلة تتناول أنواعاً مختلفة: إمّا بطريق الاشتراك لاختلاف الاصطلاحات، وإمّا بطريق التواطؤ مع اختلاف الأنواع؛ فإذا فُسِّر المراد وفُصِّل المتشابه تبيَّن الحقّ من الباطل والمراد من غير المراد»[1] وعلى هذا الأساس، فإنّ «منهج سلف الأمّة وأئمّتها أنّ كلام الله ورسوله هو الإمام والفرقان الذي يلزم نهجه فيثبت ما أثبتاه وينفي ما نفياه. وأمّا العبارات المحدثة المجمَلة المتشابهة فيمنعون من اطلاقها نفياً وإثباتاً الا بعد الاستفسار والتفصيل، فيثبت ما فيه من حقّ وينفي ما فيه من باطل»[2].

أمّا منهج أهل البِدع «المختلفون في الكتاب المخالفون له المتفقون على مفارقته[3]، فتحمل كلّ طائفةٍ ما أصّلته من أصول دينها الذي ابتدعته هو الإمام الذي يجب اتباعه[4]، وتجعل ما خالف ذلك من نصوص الكتاب والسنة من المجمَلات المتشابهات[5]، التي لا يجوز

---

(١) شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية: **درء تعارض العقل والنقل**. الجزء الأول، ١٢٠ وما بعدها. وانظر: - عبدالله بن رشيد الحوشاني: **منهج ابن تيمية في الدعوة**. الجزء الأول، ٨٩ و٩٠. وإبراهيم عقيلي: **تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية**. ١٢٠ وما بعدها

(٢) شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية: **التفسير الكبير**. الجزء السابع، ٣٩١. وشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية: **درء تعارض العقل والنقل**. الجزء الأول، ٧٦.

وانظر: هادي أحمد الفرحان الشجيري: **الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية**. ٨٩.

(٣) وهم موجودون في كلّ زمانٍ وعصر، يؤصِّلون لبِدعهم وجهالاتهم مجتهدين لا يملّون من عداوة المحجّة البيضاء، ويلبسون على الناس دينهم، فقديماً كانت المعتزلة والخوارج والقدرية والجهمية والحلولية والغنوصيّة والسوفسطائية والروافض والباطنية وغيرها كثير، وحديثاً أصحاب الرؤى التجديدية والتنويرية: والديموقراطيون والاشتراكيون والليبراليون والحداثيون والعلمانيون وغيرهم كثير.

(٤) إمّا بقوة التسلّط والاستبداد، وإمّا بالإرهاب الفكريّ، وإما بالإغراء الدنيوي (المال، الجنس، المنصب،..)، أو بتجهيل أولوا الألباب والصالحين من العباد.

(٥) التي يجوز الاجتهاد فيها، فهي تعتقد بالمتغيّرات لا بالثوابت، وحدّث عن مصطلح (الاجتهاد)=

اتباعها، بل يتعيَّن حملها على ما وافق أصلهم الذي ابتدعوه[1]، أو الإعراض عنها وترك التدبّر لها»[2].

➢ رابعاً: فهم المصطلح في عصره وزمنه

دراسة أي مصطلحٍ عند ابن تيمية يجب أنْ تتمَّ من خلال مفهوم ومراد المتكلِّم به في عصره وزمنه الذي أصبح المصطلح متداولاً فيه، وفي ذلك يقول رحمه الله: «لأنّ دلالة الخطاب إنما تكون بلغة المتكلّم، وعادته المعروفة في خطابه، لا بلغة وعادة واصطلاحٍ أحدثه قوم آخرون بعد انقراض عصره، وعصر الذين خاطبهم بلغته وعادته كما قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ ﴾[إبراهيم: ٤]»[3] فما تداوله أهل مصطلحٍ في زمنٍ وعصرٍ معينين، يجب أن يفهم حسب الرائج والمتداول في ذلك العصر. ثمّ يبيِّن ابن تيمية أهمية هذه المنهجيّة في التعامل مع المصطلح مع معرفة بيئته وعصره، حيث يقول متمثِّلاً باصطلاح الرعيل الأول: «ومن لم يعرف لغة الصحابة التي كانوا يتخاطبون بها ويخاطبهم بها النبي ﷺ وعاداتهم في الكلام، وإلا حرّف الكلام عن مواضعه، فإنّ كثيراً من الناس ينشأ على اصطلاح قومه وعاداتهم في الألفاظ، ثم يجد تلك الألفاظ في كلام الله ورسوله أو الصحابة، فيظنّ أنّ مراد الله ورسوله أو الصحابة بتلك الألفاظ ما يريده بذلك

=ولا حرج، فكم من الأقلام تتلقّفه يسرةً ويمنةً جاعلةً منه مطيّة الإعتداء على شرع الله وهو في حقيقته الشرعيّة سِمَةٌ من سِمَات التشريع الإسلامي الذي وضِعَ لاحترام قدرات الإنسان الفكرية والعقلية.

(١) الذي بُنِيَ على شفا جرفٍ يكاد ينهار بهم، وقد انهار بهم فعلاً كما رأينا في المعسكر الاشتراكي ومنظومته الفكرية والمعرفية والمنهجيّة والاصطلاحيّة فأصبحتْ ضمن التاريخ وليس الواقع الإنساني بعد انهيار دولتهم.

(٢) شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية: **درء تعارض العقل والنقل**. الجزء الأول، ٧٧.
وانظر:- عبد الله بن رشيد بن محمد الحوشاني: **منهج ابن تيمية في الدعوة**. الجزء الأول، ٩٠.

(٣) شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية: **درء تعارض العقل والنقل**. الجزء السابع، ١٢٣.

أهل عادته واصطلاحه ويكون مراد الله ورسوله والصحابة به خلاف ذلك»[1].

➢ خامساً: توظيف السياق[2] في معرفة معاني المصطلحات

لا يخفي ما للسياق من دورٍ مهمٍ في تحديد الدلالات والمفاهيم، وبخاصّةٍ في العبارات الشرعية والفكرية، وبالتالي كان اقتطاع المصطلح عن سياقه الذي جاء فيه وسيلة للتزييف وتحريف الكلِم عن مواضعه، وهذه المسألة قديمةٌ في استخدامها وحديثة في تطويرها وتوظيفها، ولذلك أكّد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في فهم الألفاظ.

فالعلم بمعنى المفردات مجرّداً قد لا يؤدّي إلى فهم المعنى الذي قصده المتكلّم، وذلك قد يؤدّي أكثر من معنىً تبعاً للسياق الذي يَرِد فيه، فمثلاً قولنا: الخيط الأبيض والخيط

---

(١) شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية: **مجموعة الفتاوى**. الجزء الأول، ١٧٥. والجزء الثاني عشر، ٦١. وانظر: - هادي أحمد فرحان الشجيري: **الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية**. ٨٣.

(٢) السياق: هو استعمال الكلمة في اللغة أو طريقة استعمالها، أو الدور الذي تؤدّيه الكلمة وقريبٌ منه لفظ (القرينة) أو (النظم)، وبات السياق نظريةً مهمة في المجال الدلالي ضمن علم اللغة الحديث. انظر: - أحمد مختار عمر: **علم الدلالة**. ٦٨. ونيدا يوجين: **دور السياق في الترجمة**. ترجمة: د. محي الدين حميدي. منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ط١، ٢٠٠٩م. ٥٠.
وجاسم محمد عبدالعبود: **مصطلحات الدلالة العربية**. ١٣٣.
وفي المجال العمل المصطلحي فإنّ السياق يعني بلاغٌ يظهر فيه المصطلح الذي هو قيد الدرس ويتميّز فيه أربعة أنواع من السياقات: -
الأول: السياق التعريفي الذي لا يتصف بالدقة التي يتميّز بها التعريف لكنّه يفصح عن المحتوى المفهومي للمصطلح.
الثاني: السياق الموسوعي الذي يبيّن طبيعة الواقع الذي يعبّر عنه المصطلح وعن استعماله أو عن مظهرٍ آخر لهذا الواقع، وذلك دون أنْ يعرفه.
الثالث: السياق المدمج الذي يمكن من ربط المصطلح بميدانٍ خاصّ أو مجموعة من المصطلحات المتصلة.
الرابع: السياق اللغويّ الذي يصوِّر تصرّف المصطلح في الخطاب. انظر: - علي القاسمي: **مقدمة في علم المصطلح**. ٢٤٩.

الأسود، فمعناهما لا يخفى عن المتكلّم بالعربيّة، ولكن ورودهما في قوله تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [البقرة: ١٨٧] جُعِل للسياق دوراً مهمّاً في تحديد معناهما وقد قُصِد بهما بياض النهار وسواد الليل[١].

إذاً فالكلمة لها علاقة بما يجاورها من الكلمات، وهذه العلاقة لها أثرها في بيان دلالة كلّ كلمةٍ من خلال ارتباطها بما تقدّم عليها وما تأخّر عنها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالكلمات ترتبط بأمور خارج السياق اللغويّ الذي ترِد فيه تتعلّق بالمتكلّم والمخاطَب وظروف الخطاب[٢]. وفي ذلك يقول ابن تيمية: «واعلمْ أنّ من لم يحكم دلالات اللفظ، ويعلم أنّ ظهور المعنى من اللفظ تارةً يكون بالوضع اللغويّ أو العرفيّ أو الشرعيّ، إمّا في الألفاظ المفردة وإمّا في المركّبة، وتارةً بما اقترن باللفظ من التركيب الذي يتغيّر به دلالته في نفسه، وتارةً بما اقترن به من القرائن اللفظيّة التي تجعلها مجازاً، وتارةً بما يدلّ عليه حال المتكلّم والمخاطَب والمتكلّم فيه وسياق الكلام الذي يعيّن أحد محتمّلات اللفظ أو بين أنّ المراد به هو مجازه، إلى غير ذلك من الأسباب التي تعطي اللفظ صفة الظهور، وإلا فقد يتخبّط في هذه المواضع»[٣]. فهو يشير صراحةً إلى هذه المسألة بقوله: «وتختلف الدلالة بالقرائن الحاليّة والمقاليّة»، «فإنّ الدلالة في كلّ موضعٍ بحسب سياقه، وما يحف به من القرائن اللفظيّة والحاليّة»[٤].

ولذلك كان من الواجب عند ابن تيمية «أنْ يفسّر كلام المتكلّم بعضه ببعض، ويؤخذ كلامه ههنا وههنا، وتعرف ما عادته يعنيه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلّم به، وتعرف المعاني التي عرف أنّه أرادها في موضع آخر، فإذا عرف عُرْفُه وعادته في معانيه

---

(١) شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية: **مجموعة الفتاوي**. الجزء العشرون، ١٤٠.

(٢) أحمد مختار عمر: **علم الدلالة**. ٧٥. وجاسم محمد عبد العبود: **مصطلحات الدلالة العربية**. ١٤٠.

(٣) شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية: **التسعينية**. ١٢٨-١٢٩. ابن تيمية: **الاستقامة**. الجزء الأول، ١٠.

(٤) شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية: **مجموعة الفتاوي**. الجزء السادس، ١٢.

وألفاظه كان هذا مما يستعان به على معرفة مراده، وأمّا إذا استعمل لفظه في معنىً لم تجرِ عادته باستعماله له فيه وترك استعماله في المعنى الذي جرتْ عادته باستعماله فيه، وحمل كلامه على خلاف المعنى الذي قد عرف أنّه يريده بذلك اللفظ، يجعل كلامه تناقضاً ويترك كلامه على ما يناسب سائر كلامه، كان ذلك تحريفاً لكلامه عن موضعه وتبديلاً لمقاصده وكذباً عليه»[1].

(١) شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية: **التفسير الكبير**. الجزء الرابع، ١٨٩ وما بعدها.

وهادي أحمد الفرحان الشجيري: **الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام**. ٩٤.